

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان
السفيرة أنجلينا أيجهورست

« Parcours de Femmes en Politique, l'autre visage du Liban »

حدث من تنظيم جمعية "غداً لبنان"

نقابة المحامين في بيروت

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزيرة المهجرين أليس شبطيني،
حضرة نقيب المحامين في بيروت الأستاذ جورج جريج،
صاحبات المعالي الوزيرات وفاء الضيقة حمزة ومنى عفيش وريا الحسن،
حضرة السيدات والسادة ممثلي الجسم القضائي،
حضرة رئيسة جمعية "غداً لبنان" الأستاذة باتريسيا سميدا،
حضرة السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي باقتباس من البيان الصادر عن الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في مناسبة يوم المرأة العالمي: "ينعكس تقدّم النساء تقدماً للمجتمعات، في حين تعاني المجتمعات عندما تعاني النساء. وقد حققت النساء تقدماً كبيراً، لكن الطريق ما زال طويلاً للتوصل إلى عالمٍ خالٍ من التمييز".

في لبنان، لن يكتمل هذا المسار من دون تحقيق المزيد من التمثيل السياسي والحقوق المدنية للنساء، ومن تحقيق المزيد من الحماية ضد العنف.

إنّ المشاركة الكاملة في الحياة السياسية حق عالمي وعنصر أساسي من عناصر الديمقراطية. وفي لبنان، هناك 4 نائبات فقط في مجلس النواب المؤلف من 128 نائباً، مما يضع البلاد في أسفل الترتيب العالمي (المرتبة 139 من أصل 145 بلداً). لكن هذا الترتيب لا يمثل لبنان الذي أعرفه، حيث النساء رائدات في العديد من المجالات، بما في ذلك في مناصب رئيسية في القضاء ووسائل الإعلام والجمعيات والنقابات، إلخ.

ولن يكفّ الاتحاد الأوروبي عن العمل مع من يسعون إلى تعزيز تمثيل النساء اللبانيات في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار. وسوف نستمر في مناصرة تطوير نظام انتخابي يمنح المرأة اللبنانية المكانة التي تستحقها في السياسة كما في المجالات الأخرى.

وفي سبيل تحقيق المساواة في الحقوق، يعتبر الحق في الجنسية من الحقوق غير القابلة للتصرف. وينص الدستور اللبناني على أن جميع اللبنانيين متساوون في الحقوق المدنية والسياسية. لذلك فإنّ الحق في منح الجنسية يكفله الدستور، ويجب أن يضمنه القانون.

إنّ العنف ضد النساء ظاهرة متكررة يجب مكافحتها في لبنان وفي أوروبا كذلك. وتشير نتائج استقصاء أجرته أخيراً وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى أن امرأة من كل ثلاث نساء عانين من شكل واحد على الأقل من أشكال العنف الجسدي. ويظهر مدى هذه المشكلة أنّ العنف ضد النساء لا ينحصر بالضحايا بل يرتد أيضاً على جميع أفراد العائلة وعلى جميع المواطنين. ويدرك المجتمع المدني في لبنان أكثر من أي وقت مضى ضرورة التحرك ضد العنف الذي تقع النساء اللبانيات ضحيته. وقبل يومين، تظاهر بضعة آلاف من الرجال والنساء للمطالبة بإصدار قانون يحمي المرأة من العنف المنزلي.

في الختام، لديّ تمنّي ووعي لضرورة أن يبذل كل منا المزيد من الجهود ولنعمل معاً لتتوصل في نهاية المطاف إلى مساواة كاملة في الحقوق بين الرجال والنساء.

شكراً.